

من بين العوامل التي أثمرت على تطور القوانين في الحضارات المختلفة، لدينا العوامل الدينية، السياسية والاقتصادية وحتى العوامل الاجتماعية، والتي سوف نقوم بشرحها كالتالي :

-العامل الديني :

الديانات السائدة في الحضارات المختلفة كان لها التأثير الكبير على الحضارات الإنسانية، وقد شكلت هذه المعتقدات الدينية دافعا لتشكيل القواعد القانونية وكانت أرضية لها، كما لا ننكر أن مختلف المعتقدات الدينية لدى الحضارات السابقة كانت عبارة عن ميثافيزيقا وديانات محرفة (امتزجت بين السحر والكهنوت) من خلال سيطرت السحرة والعرافين (على غرار بابل ومصر الفرعونية)، حتى الشريعة التي أتى بها موسى عليه السلام لم تذكر في آثار الفراعنة نظرا للصراع مع الفراعنة الذين كانوا يرون في أنفسهم آلهة أو مفوضين من طرف الآلهة، لكن بشكل أو بآخر قد أثرت هذه المعتقدات على وضع قوانين خاصة بهم والتي تختلف نسبيا من حضارة إلى أخرى.

-العامل السياسي :

تلعب النظم السياسية من خلال الحكام المختلفين دورا كبيرا في تشكيل القواعد القانونية، أين كان للحكام والملوك دورا أساسيا من خلال وضعهم لما ينسابهم غالبا من نصوص مختلفة، فإذا بحثنا في الحضارة البابلية أو الآشورية، الكلدانية والمصرية وحتى عهد الرومان سوف نجد سيطرة الحاكم والكهنة على وضع ما يناسبهم من قوانين تجعل الأفراد خاضعين لهم خضوعا تاما.

-العامل الاقتصادي :

فتطور المجتمع اقتصاديا يؤدي إلى تطور القواعد القانونية من أجل مسايرة التطور الحاصل، ناهيك على أن القوانين الموضوعة في الأصل لابد أن تلائم طبيعة الأنشطة الاقتصادية السائدة، فلا نجد لمجتمع زراعي نفس القوانين التي توجد لدى مجتمع صناعي مثلا. ناهيك عن القوانين الخاصة بتصنيف طبقات المجتمع في الحضارات السابقة ها التقسيم له علاقة بالضرائب والمنافع.

-العامل الاجتماعي :

دائما التطور الاجتماعي وعلاقات الأفراد مع بعضهم البعض تولد عادات وتقاليده تصبح أعراف ثم تصبح قوانين ملزمة لهم، فكل مجتمع وعلاقات اجتماعية سائدة فيه يستدعي لا محال وضع قواعد لتنظيم هذه العلاقات الاجتماعية الناشئة بينهم.